

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: English



التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الذي طلب فيه إلى أيضا تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في توطيد السلام في سيراليون. وعملا بذلك، أقدم بهذا التقرير الذي يورد تقييما للحالة الأمنية وللتقدم العام المحرز في خفض التوتر التدريجي للبعثة منذ تقريره الأخير المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/724). ويعرض التقرير أيضا لأعمال التحضير اللازمة لانتقال البعثة من شكلها الحالي إلى طور الوجود المتبقي في سيراليون وفق المحدد في القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة في سيراليون هادئة ومستقرة إجمالا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما مكن البعثة من أن تنقل إلى حكومة سيراليون في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ المسؤولية الأولى عن الأمن في المنطقة الغربية، بما فيها فريتاون، التي كانت آخر المناطق المتبقية تحت سيطرة البعثة، وبذا اكتملت عملية التسليم الشامل للمسؤوليات الأمنية. ومن ثم، يجري حاليا تعديل مهام البعثة بالتشاور مع الحكومة ليصبح دورها دعم أجهزة الأمن الوطنية.

٣ - ومنذ أن بدأت المحكمة الخاصة محاكمتها في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم ترد أية أنباء تتحدث عن تعرضها لتهديدات خطيرة. ولكن أمن موظفيها والشهود ومراقبيها لا يزال عرضة لأخطار شديدة وهي تؤدي عملها. وفي الوقت ذاته، فر حوالي ٤٥ محتجزا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من سجن باديبا رود في فريتاون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو

سجن غير تابع للمحكمة. وأشارت الحكومة إلى أنه لم يكن بين أي من الهاربين متهمون يحاكمون بتهمة الخيانة، مثل "فتية الناحية الغربية" أو بعض الأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية. ومع هذا، فقد أثار فرارهم قلقاً بشأن حالة الأمن في السجن الرئيسي بالمدينة. ومن بين المحتجزين الهاربين البالغ عددهم ٤٥، لم يلق القبض حتى الآن إلا على اثنين بينما سلم ثالث نفسه. والتحقيق جارٍ في هذه الواقعة.

٤ - وظلت العلاقة بين القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون تتحسن حيث التزمت قيادتا الجهازين الأمنيين بتوثيق التعاون فيما بينهما حسبما أكدا في إعلامهما المشترك الصادر في ٩ آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، فإن العمليات المشتركة التي قام بها الجانبان مؤخرًا، ولا سيما في مناطق الحدود، ساعدت على تحسين التنسيق التعاوني بين قوات الأمن.

٥ - وفي الوقت ذاته، فإن مسألة المنطقة المتنازع عليها في سيراليون شمالي قرية ينغا الواقعة على الحدود ما زالت مصدرًا للقلق. وعقب لقاء بين الرئيس السيراليوني أحمد تيجان كباح والرئيس الغيني لانسانا كونتي في ٢ أيلول/سبتمبر، صدر بيان أكد فيه الرئيسان مجددًا أن قرية ينغا سيراليونية. غير أن القوات المسلحة التابعة لغينيا ظلت تحتفظ بوجود عسكري صغير بالمنطقة، ووردت أنباء تشير إلى تحرش تلك القوات ببعض المواطنين المدنيين السيراليونيين. وما زالت هذه المسألة مصدرًا للتوتر ويمكنها أن تلقي بظلال سلبية على العلاقات الودية القائمة بين البلدين.

٦ - ولم يتعرض أمن سيراليون لأية تهديدات خارجية كبرى خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث استمر الوضع في الاستقرار في ليبيريا على الرغم من الاضطرابات الأخيرة في منروfia. وتحسنت إلى جانب ذلك حالة الأمن على الحدود مع ليبيريا مع نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وكذلك نشر موظفين لشؤون الهجرة من العاملين في الحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية على المعابر الحدودية الهامة. وبدعم من البعثة، زادت شرطة سيراليون وقواتها المسلحة من دورياتهما المشتركة على الحدود.

٧ - وعلى الرغم من استتباب الأمن، ظلت الحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلد بالغة التردّي، الذي كان من بين جوانبه استفحال البطالة بين الشباب وجموح أسعار السلع الأساسية، مما أشاع التوتر بين السكان. وما زال الوضع السليبي لانعدام التحسن في الأوضاع المعيشية لأغلبية السكان على احتمالات الانتعاش الوطني قضية مثيرة للقلق الشديد.

ثالثا - تنفيذ خطة خفض التدريب والتأهيل للانتقال إلى طور الوجود المتبقي للبعثة

٨ - استمر العمل في تخفيض قوام البعثة يسير على النهج المرسوم، وهو يجري وفقا للجدول الزمني المعدل المبين في تقرير المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/536). ومن المتوقع أن ينخفض قوام القوات بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر إلى ٤٠٠٠ فرد و ١٨٤ مراقبا عسكريا تابعا للأمم المتحدة. وبعد عودة الكتيبة النيجيرية إلى وطنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سوف تتألف قوة البعثة من ثلاث كتائب مشاة إلى جانب القوات الداعمة. وسوف يُغلق في إطار العملية الانتقالية مقرا القيادة الشمالية والجنوبية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وستوضع جميع الوحدات عندئذ تحت القيادة المباشرة لمقر قيادة البعثة.

٩ - وتماشيا مع خطة خفض التدريب، سوف ينخفض قوام عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة البالغ حاليا ١١٨ فردا إلى ٨٠ فردا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وسوف يتألف من ١٥ مدربا و ٣٥ موجهة وتسعة موظفين في المقر، من بينهم مفوض الشرطة، وستة مستشارين معنيين بأمن المطارات والمسائل العابرة للحدود وحراسة مناجم الماس. وسيبقى أيضا ١٥ مستشارا للوحدات المتخصصة في مقر قيادة شرطة سيراليون لمعالجة مسائل من بينها قيام المجتمعات المحلية بأعمال الشرطة، والعنف ذو الأبعاد الجنسانية واستراتيجيات مكافحة المخدرات والتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ومن المتوخى بقاء مدربي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في معهد إعداد الشرطة في هاستينغز ومراكز التدريب الإقليمية الثلاثة في بو، وماكيني، وكينما. وسوف يوضع بعض الموجهين في مواقع الأفرقة العشرة لمواصلة التدريب الميداني.

١٠ - وبينما تستعد البعثة للانسحاب، فإنها تواصل تحسين خطة خفض التدريب بالتشاور مع الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب سعيا إلى توفير الدعم المناسب لأجهزة الأمن الحكومية. ومن الإنجازات الكبرى في هذا الشأن مناورة الأمن الوطني التي نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر بهدف اختبار إجراءات التخطيط عقب انتهاء البعثة. وتضمنت المرحلة الأولى منها، التي جرت في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تدريباً على صنع القرارات بصورة مشتركة في حالات الأزمات شمل مجلس الأمن الوطني بالمشاركة مع الوزارات والوكالات الحكومية الرئيسية. أما المرحلة الثانية التي نظمت في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد ركزت على الاستعدادات التشغيلية لدى القيادة المشتركة والشرطة السيراليونية لقواتها المسلحة.

١١ - وواصلت البعثة رصد وتوجيه لجان الأمن في المراكز والمقاطعات التي حسنت من أداؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن ظلت فعاليتها محدودة بسبب ضعف البنية التحتية السوقية والنقص الحاد في المركبات وغيرها من المشاكل السوقية.

١٢ - وواصلت البعثة في الوقت ذاته التنسيق الدقيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ضماناً لسلاسة الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام في سيراليون. ويتعاون الجانبان في هذا المسعى على وضع خطة انتقالية تحدد المهام ذات الأولوية التي ينبغي النهوض بها في عام ٢٠٠٥. وتركز الخطة على بناء القدرات الوطنية وتعزيز المسؤولية الوطنية وكفالة نهوض الحكومة بدور قيادي في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج في المجالات الرئيسية. كما تهدف إلى ضمان تركيز الحكومة على معالجة الأسباب الجذرية للصراع التي قد تتطلب إصلاحات أخرى واسعة النطاق في مجالات حاسمة من بينها قطاع العدالة والنظام الجنائي.

ألف - تعزيز قدرة شرطة سيراليون

١٣ - واصلت البعثة، بالتعاون مع الفريق التابع للكونغرس، مساعدة شرطة سيراليون على الإسراع بتجنيد أفراد جدد للعمل في الشرطة وتحسين مستوى تدريبهم. وجرى تدريب ١٧٤ ٢ مجندا في معهد إعداد الشرطة في هاستينغز، حتى بلغ قوام قوة شرطة سيراليون الحالي زهاء ٧ ٧٠٠ فرد، من بينهم أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة، أي ١٤ في المائة منها. وسوف يبلغ القوام الإجمالي للقوة ٨ ١٢٥ فردا بعد تخريج دفعة المجندين الحالية البالغ عددها ٤١٧ مجندا في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٤ - ورغم الانتهاء من إصلاح معهد إعداد الشرطة في هاستينغز، فإن مرافقه ما زالت تفتقر إلى الأثاث والمعدات الأساسية الأخرى اللازمة للزيادة المتوخاة في أعداد المتدربين. بما يصل إلى ٦٠٠ مجند شرطة في كل دورة تدريبية. وفي الوقت ذاته، احتير ٥٢٠ فردا للدورة التدريبية التالية المقرر أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسوف يبدأ اختيار الدفعة الأخرى من المجندين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. واكتمل أيضا بناء مراكز التدريب الإقليمية الثلاثة في بو، وماكيني، وكينما، وإن كانت هي الأخرى تشكو من نقص في بعض من أهم المعدات الأساسية. وفي الوقت نفسه، ما زال العمل جاريا في بناء الشكبات في جينديما، وماكيني، وكامكوي، وتونغو، ودارو، وسغوبما، وكايلاهون، مما تسبب في تأخير نشر أفراد الشرطة في هذه المناطق.

١٥ - وبفضل التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بات عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة يدير الآن برامج للتدريب أثناء الخدمة في مراكز التدريب الإقليمية

استفاد منها ما مجموعه ٢٩٨ من مفتشي ورقباء الشرطة، بينما جرى تدريب ٢٢٠ فردا آخر من أفراد الشرطة في إطار التدريب الميداني. ومن المتوقع أن يضطلع هؤلاء الأفراد تدريجيا بالدور التوجيهي الذي تنهض به في الوقت الراهن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، جرى تدريب ٤٤٠ سائقا في شرطة سيراليون. كما تقدم البعثة محاضرات لتوعية ضباط الشرطة بحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بالعنف ذي البواعت الجنسية. وعلاوة على ذلك، ساعدت البعثة شرطة سيراليون في تجنيد وتدريب ٢٠ موظفا لشؤون الهجرة وأعدت أدلة للتدريب والإدارة من أجل موظفي شؤون الهجرة والإصلاحات.

باء - تعزيز قدرة القوات المسلحة

١٦ - استمر التقدم في تدريب القوات المسلحة لسيراليون وإعادة هيكلتها. وقد اتخذت حكومة سويسرا خطوة لاقت أشد الترحيب، حيث تبرعت للبعثة مؤخرا بـ ٢٦٠ شاحنة في بادرة تستحق بالغ الثناء. وستساعد هذه الهبة هي والمساعدات السخية التي ما فتئت المملكة المتحدة توفرها، في التقدم بخطى كبيرة صوب حل مشاكل النقل والاتصالات المزمنة التي تعاني منها القوات المسلحة. غير أن الفعالية التشغيلية الشاملة لهذه القوات ما زالت موضع شك لأسباب من بينها افتقارها إلى أدوات الاتصال وغيرها من المعدات المستخدمة على الصعيد التعبوي، وكذلك الثكنات المناسبة.

جيم - توطيد سلطة الدولة

١٧ - في إطار من التعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت حكومة سيراليون تنفيذ برنامج للتدريب وبناء القدرات من أجل زيادة فعالية السلطات المحلية المنتخبة حديثا. وتستعرض المجالس المحلية في الوقت الراهن معدلات الضرائب المحلية بالتعاون مع سلطات المشيخات. ولكن الوضع الاقتصادي الراهن ما زال يضعف الأمل في أن تحقق الحكومة إيرادات كبيرة لتمويل الخدمات الأساسية.

دال - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

١٨ - واصلت البعثة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن المقاتلين السابقين السيراليونيين الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم في ليبيريا. وفي الوقت ذاته، تستعد البعثة والبرنامج الإنمائي وحكومة سيراليون وسائر الجهات صاحبة المصلحة من أجل تمكين هؤلاء المقاتلين، الذين سيعودون إلى سيراليون في نهاية المطاف، من الاندماج بصورة فعالة في المجتمع من جديد.

١٩ - وعُقدت في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، شاركت فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لمناقشة الخطط الرامية إلى إعادة حوالي ٤٣٥ ليبيريا من المقاتلين السابقين من سيراليون إلى وطنهم وإحاقهم على أثر ذلك ببرامج إعادة الدمج في ليبيريا. ووضع مشروع مذكرة تفاهم وهو قيد الاستعراض في الوقت الراهن لدى كلتا الحكومتين. ويخضع المقاتلون السابقون حاليا لبرامج تزودهم بالمهارات والتدريب يمونها الاتحاد الأوروبي استعدادا لإعادتهم إلى ليبيريا في مطلع عام ٢٠٠٥.

هاء - إعادة سيطرة الحكومة على استخراج الماس

٢٠ - توالي الحكومة التقدم في استعادة سيطرتها على مناطق استخراج الماس. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وصلت إيراداتها المحققة من صادرات الماس الرسمية إلى ١٢٠ مليون دولار بالمقارنة بـ ٧١ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣. ويرجع الفضل الأكبر في هذا إلى ماثرتها على تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ. ومن المقرر القيام بزيارة إلى سيراليون وغينيا في مطلع عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض من جانب نظراء في إطار عملية كيمبرلي يتناول المبادرات الإقليمية الرامية لمنع الاتجار غير المشروع بالماس وتهريبه.

٢١ - وظلت البعثة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة تساعد الحكومة في تنفيذ سياسة جديدة بشأن المعادن من خلال تزويدها بالدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات. ونظمت البعثة والبرنامج الإنمائي مؤخرًا برنامج تدريب للخبراء السيراليونيين المتخصصين في نظم المعلومات الجيولوجية وجمع البيانات الجيولوجية لاستكمال مساعي الحكومة الراهنة الرامية إلى إنشاء نظام وطني للمساحة.

رابعاً - حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

ألف - رصد حقوق الإنسان وتعزيزها

٢٢ - واصلت حالة حقوق الإنسان في سيراليون تحسنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتابعت البعثة رصدتها لأعمال الشرطة والسجون في سيراليون وكذلك أداء المحاكم بالتعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان. أما لجنة إصلاح القوانين، التي استؤنف نشاطها في عام ٢٠٠٣ لاستعراض القوانين القائمة وللتوصية بإلغاء قوانين أو تعديلها أو سن قوانين جديدة، فقد وضعت مشروع قانون بشأن الجرائم الجنسية يعزز من توافق التشريعات مع المعايير

الدولية. وتنظر الحكومة حاليا في مشروع القانون المذكور، ومن المتوقع أن تحيله إلى البرلمان قريبا. كما تضع اللجنة حاليا مشروع قانون بشأن الموارث والخلافة يهدف إلى تخلص التشريع القائم من الأحكام التمييزية.

٢٣ - ومازال إصلاح النظام القضائي في إطار طويل الأجل ضرورة مع التراكم الكبير في الدعاوى المتأخرة، كما أن طول فترات الاحتجاز لا يزال مدعاة للقلق. وتوالي البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة دعم مساعي الحكومة في العمل على زيادة عدد القضاة وضمان فعالية قضاة الصلح المعينين في شتى أرجاء البلد.

باء - حماية الأطفال

٢٤ - واصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى جانب منظمات غير حكومية معنية بحماية الأطفال في سيراليون التعاون مع نظيراتها في ليبيريا لضمان أن يعالج برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج بالصورة الكافية قضية الأطفال السيراليونيين المنخرطين في القوات المحاربة الليبرية. وأعادت لجنة الصليب الأحمر الدولية مجموعة مبدئية من ١٢ طفلا سيراليونيا منهم إلى ذويهم. وحددت هوية مجموعة أخرى من ١٥٠ طفلا في ليبيريا، وتتخذ حاليا خطوات بهدف تيسير جمع شملهم بأسرهم أيضا. وما زال ٣٦ طفلا ليبيريا من المنخرطين في القوات المحاربة في سيراليون مقيمين في مخيمات اللاجئين في ذلك البلد، بينما أعيد بالفعل حوالي ١٦٨ طفلا إلى وطنهم. وتتولى مفوضية شؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية أنشطة جمع الشمل والإعادة إلى الوطن وإعادة الدمج بالتنسيق مع اليونيسيف في ليبيريا.

٢٥ - وفي إطار جهد مشترك لمعالجة مشكلة الاتجار في الأطفال، أنقذت البعثة واليونيسيف وشرطة سيراليون مجموعة من ٤٧ طفلا من قرية ماسنغا، منطقة تونكوليلي، في المقاطعة الشمالية في سيراليون، كان من المقرر الاتجار فيهم خارج البلد. وقد أعيدوا كلهم إلى ذويهم عدا طفل واحد توفي نتيجة سوء التغذية. وينظر البرلمان في الوقت الراهن في مشروع قانون بشأن الاتجار بالأطفال.

٢٦ - وقد أعدت اليونيسيف في الوقت ذاته مشروع قانون بشأن سياسة الطفولة وحقوق الطفل وقدمته إلى الحكومة. وتتعاون اليونيسيف ووزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والبعثة مع اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتأثرين بالحروب في تنظيم مؤتمرات عامة للتشاور حول مشروع القانون وسياسة الطفولة في المقاطعات. كما تواصل البعثة واليونيسيف دعم اللجنة الوطنية في وضع مفهوم لمراكز علاج الصدمات شارف على الاكتمال.

جيم - المسائل الجنسانية

٢٧ - واصلت البعثة، بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وشركاء آخرين، تعزيز حقوق المرأة في سيراليون عن طريق برامج التدريب والتوعية. وفي الوقت ذاته، يجري إدراج مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها سيراليون في عام ١٩٨٨، في مشاريع قوانين في البلد.

دال - لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة

٢٨ - قدمت لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة تقريرها النهائي إلى الرئيس كباح في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ونُشر التقرير على إثر ذلك. وأعدت نسخة منه ملائمة للأطفال تشاركت في إخراجها البعثة واليونيسيف، وأوصت لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة بإدراجها في المنهج الدراسي الوطني.

هاء - المحكمة الخاصة لسيراليون

٢٩ - استمرت المحكمة الخاصة لسيراليون في محاكمة قادة الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني. ومنذ بدء المحاكمات في حزيران/يونيه، أدلى ١٨ شاهدا بأقوالهم في محاكمة الجبهة الثورية المتحدة. استؤنفت في هذه الأثناء محاكمة قادة قوة الدفاع المدني في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع أن تبدأ دائرة ابتدائية ثانية، ستتولى محاكمة القادة الثلاثة للمجلس الثوري للقوات المسلحة، المحتجزين حالياً من قبل المحكمة الخاصة، أعمالها في بداية عام ٢٠٠٥.

٣٠ - وقد وقعت المحكمة الخاصة، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أول اتفاق لها حول تنفيذ الأحكام، مما سيسمح لبعض من أدينوا بقضاء فترة عقوبتهم خارج سيراليون. كما أبرمت المحكمة الخاصة عدداً محدوداً من اتفاقات نقل الشهود. ومع ذلك، يساور المحكمة القلق بصفة خاصة إزاء عدم وجود اتفاق حتى الآن يسمح للمحتجزين أن يتم نقلهم مؤقتاً إلى خارج سيراليون للعلاج الطبي. وفي هذه الأثناء، وضعت المحكمة الخاصة استراتيجية إتمام العمل في صيغتها النهائية.

خامسا - المسائل الإنسانية والإنعاش الوطني

٣١ - منذ أن بدأت عملية إعادة لاجئي سيراليون طوعاً إلى الوطن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عاد ٧٧٧ ٢٧١ لاجئاً سيراليونياً إلى وطنهم وحصل ٢٨٣ ١٧٩ لاجئاً منهم على المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بينما استفادت البقية من مساعدة من

المجتمع المحلي في إعادة الاندماج. ورغم أن مفوضية شؤون اللاجئين أكملت رسمياً عملية إعادة اللاجئين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فإن مجموعة من ٣٥٣ لاجئاً سيراليونياً، موجودة حالياً في غامبيا، ستتم مساعدتها على نحو استثنائي للعودة إلى الوطن قبل نهاية العام.

٣٢ - وبدأت إعادة اللاجئين الليبريين من سيراليون إلى وطنهم في ١ تشرين الأول/أكتوبر حيث عاد منذ ذلك الحين ٩٥٠ لاجئاً ليبرياً. ويوجد في سيراليون الآن حوالي ٦٦ ٠٠٠ لاجئاً ليبرياً، يعيش معظمهم في مخيمات في الجزئين الجنوبي والشرقي للبلد. وتتوقع مفوضية شؤون اللاجئين إعادة ما يصل إلى ٦٠٠ ١ لاجئاً ليبرياً بحلول نهاية هذا العام، بينما يتوقع أن تكتمل عملية الإعادة في عام ٢٠٠٦. ويقوم أفراد أسر اللاجئين على نحو متزايد بزيارات غير رسمية لليبيريا لتحضير بيوت ومزارع ريشما تتم إعادتهم رسمياً. ويشير هذا التطور إلى ثقة متنامية في عملية السلام في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، تساعد أفرقة الأمم المتحدة للدعم في الفترة الانتقالية الحكومة على إعانة المجتمعات المستضعفة في سيراليون. وبإنشاء مجالس المناطق، تسهل هذه الأفرقة آليات تنسيق المساعدة الإنمائية في المناطق.

٣٣ - وعلى الجبهة الاقتصادية، يُتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويشكل الانخفاض المستمر في سعر عملة سيراليون، الليون، مقروناً بالزيادة السريعة في المعروض من الأموال وآثار ذلك على الأسعار المحلية، تحدياً لاستقرار الاقتصاد الكلي في البلد. وسيطلب التضخم وأسعار الصرف الحالية اهتماماً خاصاً خلال عام ٢٠٠٥. فقد تعرض سعر صرف الليون للضغط بسبب ارتفاع سعر النفط والزيادات في أسعار الأرز وغيره من السلع الأساسية. ومن المرجح أن تزداد صعوبة الحفاظ على ارتفاع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي مع تقليص مجتمع المانحين للمساعدة المقدمة في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ويؤكد التقليص المتوقع في معونات المانحين في عام ٢٠٠٥ على الحاجة إلى دعم جمع الإيرادات المحلية وإلى تدابير أشد صرامة في الرقابة على النفقات.

سادساً - الجوانب الإقليمية

٣٤ - واصل قادة البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو وهي سيراليون وليبيريا وغينيا، تبادل الزيارات وإجراء مشاورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتستحق جهود الرئيس كباح، الرامية إلى حل المشاكل ضمن قيادة جناح جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ليبريا، الإشادة الكبيرة بها.

٣٥ - وتتواصل، في أثناء ذلك، الجهود لإعادة تشكيل وتعزيز أمانة اتحاد نهر مانو لتمكينها من تحمل مسؤوليات جديدة في مجال السلام والأمن. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع

المجلس الوزاري لاتحاد نهر مانو في فريتاون ووافق على هيكل تشغيلي جديد للأمانة، وهذا من شأنه أن يوسع نطاق ولايتها للتنسيق مع أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تعمل لتعزيز السلام والمصالحة في المنطقة دون الإقليمية.

٣٦ - وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جهودها لتعزيز التعاون بين البعثات. ومن بين خطوات أخرى، أقام موظفون من البعثات الثلاث اتصالات وتبادلوا زيارات لاستعراض التطورات، ومناقشة التهديدات الحالية، وصياغة السياسات، وتطوير طرائق لمعالجة المسائل العابرة للحدود. وبين ٥ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اجتماعاً لقادة القوات في البعثات الثلاث، استعرض الوضع العام في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك الظروف الخاصة السائدة في الدول التي تنتشر فيها البعثات ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، أكد رؤساء بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية في غرب أفريقيا، في اجتماعهم المعقود في منروفيا في ٣ كانون الأول/ديسمبر، على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة في سيراليون استراتيجية خروج سلسة وواقعية ورحبوا بالخطة الانتقالية المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه بوصفها نموذجاً للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. كما أكد رؤساء البعثات التزامهم بالتعاون بين البعثات الذي يشمل مجالات منها الأنشطة العابرة للحدود و المساعدة الإنسانية.

٣٧ - وإضافة إلى ذلك، تتعاون بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في وضع استراتيجيات متماسكة لمعالجة المسائل العابرة للحدود المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومشكلة الاتجار بالأطفال.

٣٨ - كما بدأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تشغيل رحلات جوية منتظمة بين فريتاون ومنروفيا وأكرا. وتتقاسم البعثتان ساعات الطيران وتوزيع المقاعد والمكان المخصص للشحن. كما تابعت البعثتان العمل على نحو وثيق في جوانب أخرى من التعاون بين البعثتين.

سابعا - القضايا المتعلقة بدعم البعثات

٣٩ - نقلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ٥٥٣ ٥ جندياً من منطقة البعثة وإليها حوا بين تموز/يوليه و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كجزء من عمليات التناوب والإعادة إلى الوطن، ونقلت حوالي ٨٠٠ طن من الشحنات الجوية على تلك الرحلات. وإضافة إلى

ذلك، أعيدت ٧٦ حاوية بحرية و ٢٥٩ مركبة من المعدات المملوكة للوحدات إلى البلدان المساهمة بقوات.

٤٠ - ومع اقتراب انتهاء مدة البعثة، فإنها تستمر في المعانة من تبديل الموظفين بسبب إعادة الانتداب إلى بعثات جديدة ومتوسعة. وكما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن الطلب العالمي الحالي على الموظفين ذوي الخبرة في عمليات حفظ السلام، مقترنا بتقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قد أسهم في تخفيض عدد هؤلاء الموظفين في البعثة. ولكفالة وجود عدد ملائم من الموظفين ذوي الخبرة لتلبية المتطلبات التشغيلية للأنشطة المتعلقة بتقليص حجم البعثة، وخطة التصرف بالأصول، وتسليم البرامج، والجهود المتعلقة بالدروس المستفادة، فإن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تحاول، بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة، استبقاء أو استبدال الموظفين من أجل الشواغر ذات الضرورة الحاسمة للبعثة. وفي الوقت نفسه، ومع الإنهاء المنشود للوجود المتبقي للبعثة في سيراليون في عام ٢٠٠٥، فإن الجهود تنصب حالياً على كفالة إعادة توزيع الموظفين ذوي الخبرة في الوقت الملائم وبانتظام على بعثات أخرى.

٤١ - ما زال التحقيق في حادث تحطم الطائرة العمودية الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مستمرا. وقد قدمت البعثة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، المزيد من الوثائق والأدلة المادية لأغراض التحقيق والتحليل إلى لجنة الملاحاة الجوية لرابطة الدول المستقلة.

٤٢ - وللتصدي لتفشي حمى لاسا في سيراليون مؤخرًا، والذي يسبب الضرر أيضا لعمليات الأمم المتحدة، فقد أرسلت الأمانة العامة فريقًا من الخبراء إلى سيراليون. وقد تبين أن المرافق المحلية القائمة المخصصة لمعالجة الحالة محدودة وأن البعثة تستطيع أن تؤدي دورا بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وشبكة مكافحة حمى لاسا في نهر مانو، من أجل بناء قدرة محلية على تشخيص ومعالجة الحالة.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٤٣ - ظل الوضع هادئًا ومستقرًا بصفة عامة في سيراليون خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد سهلت البيئة الأمنية الملائمة إحراز المزيد من التقدم في توطيد دعائم السلام في البلد كما مكنت البعثة من المضي قدما في التصفية المستمرة لعنصرها العسكري. وعلاوة على ذلك، فقد أمكن للبعثة أن تنقل الأولوية العامة للمسؤولية عن الأمن في البلد إلى حكومة سيراليون.

٤٤ - ومع ذلك، لا يزال الافتقار إلى البنية التحتية والمعدات الملائمة يعيق الفعالية التشغيلية لقطاع الأمن الوطني، وتحديدًا في مناطق الحدود. وقد كان الدعم الأخير من المانحين،

وخاصة إعلان الحكومة السويسرية عن تبرعها بـ ٢٠ شاحنة من أنواع مختلفة إلى القوات المسلحة في جمهورية سيراليون، والدعم الكبير المستمر من قبل المملكة المتحدة، عظيم الفائدة. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير لتعزيز قدرة الشرطة والقوات المسلحة على العمل. لهذا، فإن على الحكومة وشركائها الدوليين أن يكتفوا الجهود الهادفة إلى تلبية احتياجات قطاع الأمن في سيراليون في محالي البنية التحتية والسوقيات.

٤٥ - وفي هذه الأثناء، ستواصل البعثة أعمال تصنيفيتها تدريجيا والانتقال المتوخى إلى طور الوجود المتبقي الذي سيكتمل في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥. وستراقب البعثة عن كثب الوضع الأمني وتقدم الدعم الضروري إلى الحكومة. وأعتزم أيضا أن أقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تقريراً عن تنفيذ النقاط المرجعية التي وضعها فيما يخص الوجود المتبقي للبعثة مشفوعاً بتقييم إضافي للوضع الأمني في البلد وتوصيات ممكنة في هذا الخصوص.

٤٦ - وقد بذلت حكومة سيراليون جهوداً تستحق الثناء لتعزيز الرقابة على استخراج الماس، مما نجم عنه زيادة كبيرة في الدخل من الصادرات الرسمية للماس. ويشكل هذا الإنجاز أحد النتائج الأساسية لتوطيد سلطة الدولة في أرجاء البلد كله. ويتوجب تشجيع السلطات على الاستمرار في تعزيز سيطرتها على هذا القطاع الذي لا غنى عنه لتنشيط الاقتصاد الوطني.

٤٧ - وفي قطاع العدالة، اتخذت حكومة سيراليون خطوات إضافية لتعزيز سيادة القانون، على نحو خاص، من خلال تعيين عدد من قضاة المحكمة العليا مؤخرًا، مما سيساعد على تسريع الفصل في القضايا المتأخرة الكثيرة التي هي رهن المحاكمة. ومع ذلك، يتبقى الكثير مما يتوجب فعله لمعالجة التحديات البنيوية القائمة منذ زمن طويل والتي تواجه قطاع العدالة في البلد. وهذا يتطلب نهجاً شاملاً وإصلاحات بعيدة المدى، بما فيها الإصلاح الأساسي في نظام الإصلاحات الذي يتوجب تنفيذه كمسألة عاجلة.

٤٨ - ومع انتقال سيراليون من مرحلة الانتعاش وإعادة الإعمار إلى مرحلة التنمية، هناك ضرورة لقيام الحكومة وشركائها الدوليين باتخاذ إجراءات متضافرة وعالية التركيز من أجل تخفيف حدة الفقر وكفالة أن يكون لتحسين حالة الاقتصاد الكلي تأثير إيجابي على مستويات معيشة السكان. وستوفر ورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي يجري حالياً وضعها في الصيغة النهائية بالتشاور مع الشركاء الإنمائيين، إطار عمل هذا المسار. وستحتاج المعونة في فترة ما بعد انتهاء الصراع إلى أن تتبعها معونة وتنمية ملائمتان وأطول أجلاً يوفرهما المانحون.

٤٩ - ولا شك أن الجهود المستمرة لتثبيت الأوضاع في ليبيريا سيكون لها تأثير إيجابي على الوضع في كامل منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية، وفي سيراليون على وجه الخصوص.

ومع ذلك فقد كان للاضطرابات الأخيرة في كوت ديفوار تداعياتها في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بآثار تدفق اللاجئين كوت ديفوار على المرافق المنهكة أصلاً في البلدان المجاورة. ومن الواضح أنه لو استمرت الأزمة في كوت ديفوار، فإن استقرار المنطقة دون الإقليمية كلها، بما فيها سيراليون، يمكن أن يتعرض لخطر كبير.

٥٠ - وفي الختام، أود في أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول المانحة والأوساط الإنسانية والإنمائية، لدعمهم المتواصل لعملية توطيد السلام في سيراليون. وأود أيضاً أن أشيد بممثلي الخاص، داودي نغيلوتوا نواكاواغو، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة لمساهماتهم في الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم في سيراليون.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: قوام الأفراد العسكريين والشرطة المدنية
(في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة مجموع عناصر الشرطة المدنية
		ضباط الأركان	الجنود	مجموع العنصر العسكري	
الاتحاد الروسي	٧	٤	١١٠	١٢١	٢
الأردن	٦	٤	١٢١	١٣١	٢
ألمانيا			١٦	١٦	
إندونيسيا	٦			٦	
أوروغواي	٦			٦	
أوكرانيا	٢	٣	٦١٧	٦٢٢	
باكستان	١١	١٥	١٢٨٧	١٣١٣	٢
بنغلاديش	٨	١٧	٤٥٦	٤٨١	٢
بوليفيا	٣			٣	
تايلند	٣			٣	
تركيا					٧
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢			١٢	
الدانمرك	١			١	
زامبيا	٧	٥		١٢	١٤
زمبابوي					٦
سري لانكا					٦
سلوفاكيا	١			١	
السنغال					٦
السويد	١			١	٤
الصين	٣			٣	
غامبيا	١٥			١٥	٤
غانا	٥	٩	٧٧٥	٧٨٩	١٠
غينيا	٥	١		٦	
قيرغيزستان	٢			٢	
كرواتيا	٦			٦	

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة مجموع عناصر الشرطة المدنية
		ضباط الأركان	الجنود	مجموع العناصر العسكري	
كندا	٥			٥	٣
كينيا	٦	١٠	١٨٨	٢٠٤	٦
مالي	٧			٧	
ماليزيا	٥			٥	٤
مصر	٩			٩	
ملاوي					٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٢	٦		١٨	١٠
موريشيوس					٢
ناميبيا					٤
النرويج					٢
نيبال	٥	٣		٨	٤
نيجيريا	٧	١٢	١٥٨١	١٦٠٠	٨
نيوزيلندا	٢			٢	
الهند					٦
المجموع	١٧٠	٨٩	٥١٥١	٥٤١٠	١١٨

